دور التعليم في تنمية الموارد البشرية

بقلم د. مريم شيحا

في 8 حزيران 2020، أصدر الوزير المجذوب قرارين : حمل الأول الرقم 275\2020، ويتعلق بتشكيل لجنة طوارئ للقطاع الرسمي في التعليم العام والتعليم المهني برئاسته.

وحمل القرار الثاني الرقم 267\2020، ويتعلق بتشكيل لجنة عليا ، لاستشراف أوضاع التربية والتعليم العالي أيضاً برئاسته.

وحدد القرار مهمة اللجنة باستشراف الأوضاع التربوية في جميع مراحل التعليم واقتراح الحلول، على أن تجتمع دوريًا وكلما دعت اليه الحاجة.

الاهتمام بالتعليم حاجة ضرورية وملحة لتنمية الموارد البشرية، بإعتباره مدخل مهم للانتقال من التخلف إلى التنمية، وله أهمية في عملية التغير الاجتماعي، الذي يطال كامل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ... وكما أثبتت التجارب العالمية بأن التعليم يشكل المدخل الأساسي في تنمية الموارد البشرية، ولا يمكن أن تتحقق هذه التنمية من دون هذا الدور.

وهكذا يشكل التعليم الركيزة الأساسية التي تبنى عليها آليات التنمية بجميع أشكالها، كما يلعب دورًا مركزيًا في عملية التنمية وإنماء المعارف الأساسية للبشر، وتطويرعلومهم، وبناء قدراتهم على التحليل، ومواجهة المشاكل التي تعترض مسيرة حياتهم، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا.

وبما أن الاقتصاد، بما يشتمل عليه من عمليّة انتاج واستهلاك وتوزيع ومستوى معيشة.....يعدّ مكونًا رئيسًا من مكونات المجتمع. نطرح السؤال: إلى أي مدى عملية التطور الاقتصادي تُعدُّ ناتجًا تربويًا؟ وإذا كان هناك دور للتربية تؤديه في الحياة الاقتصادية، فهل يمكن تلمُّس هذا الدور، واثبات وجوده في الوضع الراهن ومن خلال الواقع التاريخي والاقتصادي؟

هناك دراسات ميدانية عديدة، أثبت معظمها العلاقة بين التعليم والعمل التربوي من جهة، وبين التقدم الاقتصادي والتقني من جهة أخرى. وقد ورد في تقرير التنمية الإنسانية عام 2002 أنه دراسة شملت 192 بلدًا، خلصت إلى أن:رأس المال البشري والاجتماعي يسهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو، وفي المقابل يسهم رأس المال المادي (الآلات والمباني والبنى الأساسية) بنسبة 16% من النمو، ويسهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية.

وهكذا لا يمكن فهم التقدم الاقتصادي على أنه علاقة بين المدخلات والمخرجات فقط، فالمدخلات المادية تمر بعدة مراحل ليست كلها ذات طابع اقتصادي. والمسألة ليست مجرد توظيفات واستثمارات في مجال العمل. لذا لا بد أن يستند التقدم الصناعي إلى قواعد راسخة من المعرفة العلمية، والقيم الاجتماعية، وكل هذه المعطيات لا يمكن إيجادها الا ضمن مجال العمل التربوي وضمن المؤسسات التربوية.

ما تقم يشير الى أن الفشل في التنمية الاقتصادية يعبر عن تراجع كبير في العمل التربوي، ينجم عن توظيف سيء أو سوء استخدام للثروة البشرية المؤدية للعمل التنموي. وهكذا تعتبر العلاقة بين التربية والتعليممن جهة وبين التقدم الاقتصادي أكثرتعززاً في المرحلة المعاصرة، لإتجاهها أكثر نحو استخدام المعرفة بدل التوظيف المكثف لرأس المال.

أما التنمية فهي من المواضيع التي لقيت اهتمامًا لدى الباحثين على مختلف الاصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرتها المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة للتنمية، حقًا لجميع الأفراد، وخاصة في الدول النامية، حتى تستطيع هذه الاخيرة اللحاق بالدول المتقدمة.
كانت اهتمامات التنمية في الدول، في بادئ الأمر، تركز على تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت من ذلك هدفًا تسعى إليه، من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى المجالات، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي. ومن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي على مسببات التخلف والفَقر. الا أن هذا المفهوم للتنمية تغيّر بمرور الوقت، فبعد أن كان الحديث مقتصرًا على التنمية الاقتصادية أصبح، اليوم، يركز على التنمية البشرية المستدامة، ومعه صار التركيز على الاستثمار في المورد البشري الذي هو غاية المجتمعات التوّاقة إلى الخروج من دائرة التخلف، والدخول إلى دائرة التقدم واللحاق بالدول المتقدمة.

التنمية عملية تتكون من سلسلة تغيرات وظيفية في المجتمع، وهي تكون نتيجة حجم ونوعية الموارد المتاحة له، وتعمل على رفع مستوى الأكثرية فيه، وذلك بزيادة أفراده في استثمار طاقاته إلى أعلى مستوى ممكن.

تهدف التنمية المستدامة (التي تتضمن التنمية البشرية) إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، كما تهدف إلى الخلط المتوازن بين التنمية والاقتصاد، لا سيما المحافظة على البيئة، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، لأنه لا وجود لتنمية مستدامة من دون تنمية بشرية. كون البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وقد اثبتت التجارب تمايزاً واضحاً بين بلدان حققت مستوى عالياً من التنمية البشرية على الرغم من ضعف حصة الفرد من الدخل القومي، فقد نشأت فيها علاقة ظاهرة ومعلنة بين التربية والتعليم والتنمية، انطلاقاً من أن التنمية التربوية هي متغيّر أساسي في التنمية البشرية. وأن تكون التربية وتحديداً التعليم هو البعد الأول، ذلك يؤكد على أهمية وأولوية التربية وتحديداً التعليم في هذه العملية ، لأنه الركيزة الأساسية للبناء الحضاري، إذ كلّما ارتفع المستوى الفكري العام ازداد المستوى الحضاري، وعلى الرغم من وجود عوامل عديدة توثر في التنمية مثل الصحة والبيئة والاقتصاد والثقافة والسياسة بالدرجة الاولى، إلا أن التعليم يبقى أحد المداخل الاساسية لإعداد القوى البشرية التي تستطيع الاسهام في التنمية.

بشكل عام التنميةَ البشريّةَ ضرورةٌ حياتيّةٌ لا يمكن لمجتمع ان ينمو ويزدهر بدونها، والأممُ المتقّدمةُ في عصرنا تُجسِّدُ تلك المقولةَ، وتؤكدها بشواهدَ عدة، على رأسها مناهج التعليم، ومواد التدريس. وقد باتت منتجات التعليم في خدمة مصالح الأجيالِ القادمة، تضمن لهم عدم الوقوع ضحية البطالة وضَعف الانتاج والحاجة الاقتصادية.

والتعليم أصبح وسيلة رئيسية من الوسائل التي تساهم في تنمية الشعوب وتطويرها، حيث نلاحظ اشتراك سائر دول العالم في ظاهرة نشر التعليم بين المواطنين، على الرغم من اختلاف الدول في إمكانياتها الاقتصادية والبشرية.

عمدت معظم البلدان الصناعية، الرأسمالية والاشتراكية، إلى تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي، وهذا الواقع يتوافق مع قرار إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول سنة 1948، والذي ينص في مادته السادسة والعشرين، الفقرة الأولى، على أن لكل فرد الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم التقني والمهني متاحاً بوجه عام، وأن يكون التعليم العالي في متناول الجميع على قدم المساواة وعلى أساس الجدارة.

تشتد الحاجة إلى التعليم في العصر الحاضر، عصرتطور المعلوماتية، عصر استخدام الحاسوب الآلي في مختلف مرافق الحياة اليومية، وحتى في عالم العمل، عصر الانفتاح العالمي بواسطة شبكات الاتصال والمعلومات العالمية الحديثة التي فتحت المجال أمام أي فرد، في أي وقت وفي أي مكان على الكرة

الارضية، للوصول إلى قواعد المعلومات المتنوعة بسرعة فائقة، فبرزت ظاهرة "العولمة" التي نقلتنا من التركيز على المحلي والوطني إلى المجتمع العالمي. فلم يعد بإمكان أي بلد أن يعتبر نفسه بمعزل عن تأثيرات الاحداث والتطورات الدولية.

من جهة أخرى، تتزايد التكتلات الاقتصادية العملاقة، ويجري تحويل اقتصادات الدول النامية إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، وربطها بالاقتصاد العالمي، وتشتد المنافسة في الاسواق العالمية في ظل النظام الاقتصادي الحر، بحيث يصبح البقاء للأصلح والاجود والاقل كلفة.

وضَعت بلدان العالمين العربي و الغربي ضمن أهدافها استراتيجية تطوير التعليم وتعزيز مؤسساته، والارتقاء بجودته، لكي يتمكن من تلبية متطلبات العصر والمستقبل، لأنه مدعو لتخريج نوعيّة جديدة من المتعلمين القادرين على تنمية أنفسهم باستمرار. فالمعرفة تتطور بشكل سريع جداً، وتتجدد معها متطلبات سوق العمل. ولهذا، أصبحت الحاجة ملحة إلى مهنيين قادرين على التكيف مع الظروف المستجدة، بتعلم مهارات جديدة كلما دعت الحاجة.

وعلى الصعيد اللبناني ظلت أوضاع التعليم تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى تمكن الدولة من فرض سلطتها على المجتمع الأهلي، أو الطوائف الدينية التي يتألف منها المجموع العام للشعب. فالدولة، كمفهوم، تبقى السلطة التي يحق لها تحقيق المصالح المشتركة لأبناء القوم.

كماعرفت المناطق اللبنانية نوعاً آخر من التعليم، هو تعليم المبشرين والارساليات، وهو يعود في جذوره إلى العام1535 تاريخ توقيع الاتفاقية الفرنسية العثمانية الأولى التي مُنحت فرنسا بموجبها بعضاً من الامتيازات التي اسست للمهمة التي بدأت فرنسا تضطلع بها منذ ذلك الحين، وهي حماية الكاثوليك في الشرق. وفي أوائل القرن التاسع عشر جاءت إلى لبنان فئتان من المبشرين باشرتا بإنشاء المدارس في عدد من المناطق: الاولى إنجيلية أميركية، وصلت إلى بيروت عام 1820، وانشأت أول مدرسة للبنات في الامبراطورية العثمانية عام 1834 في بيروت. والثانية كاثوليكية فرنسية، حفزها دخول الانجيليين، بدأت بإعادة فتح مدرسة عين طورة عام 1834 بإشراف الآباء العزريين.

توجت هاتان الارساليتان جهودها في التعليم بإنشاء الكلية السورية الانجيلية عام 1866(الجامعة الاميركية اليوم)، وكلية القديس يوسف عام 1875(جامعة القديس يوسف اليوم). وقد جاء إلى لبنان بعد ذلك عدد كبير من الارساليات والمبشرين.

تتميز الأوضاع التعليمية في لبنان، كما جاءت التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء، بانتشار المؤسسات التعليمية على مختلف انواع التعليم ومراحله ونسب الالتحاق به، وخصوصاً في مرحلة التعليم الأساسية، حيث وصلت هذه النسب إلى حد الاشباع تقريبا.

عرف اللبناني المهنة بالفطرة، وبدأ يتناقلها جيلًا بعد جيل بالوراثة أو التقليد، ثم أقبل عليها من خلال التعليم المدرسي النظامي وغير النظامي بهدف ترسيخ معارفه وإتقان مهاراته. لقد كان الاهتمام بتدريس العلوم المهنية والتقنية في لبنان سبّاقًا لكل الآراء التربوية التي دعت إلى الاهتمام بهذا النوع من التعليم في العالم العربي. ولكن ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية والمالية الحالية، ولا سيما ما تمظهر منها في المستويات المعيشية للناس، بحيث تشير أغلب التقديرات إلى أن أكثر من نصف المقيمين اللبنانيين، أصبحوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر؟ مما يؤكد على أن السلطات السياسية المتعاقبة، لم تعر أية أهمية للاقتصاد المنتج، بعد عام 1992؟ وهكذا، بدت طفرة في الاقتصاد الريعي، على حساب الاقتصاد الأول، ولربما يتمثل ذلك بعدم التطور في مجال التعليم المهني والتقني؟ وبالتالي إهمال:

أهم عوامل تفعيل الانتاج الزراعي والصناعي وتطويره، لأنه يوفّر العنصر البشري القادر على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يفسر تدني نسبة الملتحقين بالتعليم المهني، وهكذا، وبحسب المعطيات الإحصائية، الواردة في النشرة الإحصائية، التي يعدها سنويا مكتب البحوث التربوية في المركز التربوي للبحوث والإنماء، بلغ عدد طلاب التعليم المهني في لبنان خلال العام الدراسي 2019/2018 ، نحو 88583 طالبا، أي ما نسبته فقط 8.25 % من إجمالي عدد الطلاب في لبنان (بما في ذلك طلاب التعليم الخاص في مدارس الأونروا الذين يمثلون ما نسبته 3.37 %). وأن أغلبيتهم، وبحدود 53%، من مستوى بكالوريا فنية، في حين فقط 4.2% من مستوى إجازة فنية، مع غالبية أنثوية بحدود 6 شابات إلى 4 شباب. أما توزع طلاب الإجازة الفنية بحسب الاختصاص، يتبين على أنه فقط 4.7 % تم اختيارهم لاختصاصات لها علاقة بالمجال

الصناعي؟